



فصل أم توحيد: أثر جدار الفصل العنصري في القدس على العائلات الفلسطينية خارج وداخل الجدار

"لم أكن أتخيل يوماً أننا سنكون ممنوعين من دخول القدس ومشاركة أهلنا في أفراحهم وأتراحهم، توفيت عمي ولم أستطع المشاركة في تشييع جثمانه والقاء نظرة الوداع، تقدمت لطلب تصريح إلا أنه في الوقت الذي حصلت فيه عليه كان كل شيء قد انتهى" (زحيمان، 25 تشرين ثاني 2013).⁽¹⁾
و. صفاء ضاهر

ملخص

إن السياق الجغرافي السياسي للقدس الشرقية معقد جداً، حيث تم فصلها تمامًا عن القدس الغربية كنتيجة لحرب 1948. وفي حين تم ضمها إلى القدس الغربية - إسرائيل فصلت عن الضواحي الشرقية المحيطة بها فوراً بعد حرب حزيران 1967. تم الفصل عن طريقتين، أولاً بمنح الفلسطينيين في القدس الشرقية بطاقات هوية مختلفة عن تلك التي لسكان الضواحي بحقوق مدنية مختلفة. وثانياً، ببناء جدار الفصل العنصري على الحدود التي رسمتها للقدس الكبرى، وبذلك تم فصل القدس الشرقية عن ضواحيها بشكل واضح وملموح ابتداءً من العام 2002. بعد الجدار أصبح من الصعبه بمكان للأقارب الذين يعيشون في الضواحي من التواصل مع أقاربهم في القدس في الأفراح والأتراح.

كثير من العائلات أجبرت على الانفصال عن بعضها أو اضطرت إلى أخذ قرارات مصيرية

(1) هذه المقابلة كانت جزءاً من رسالة الدكتوراه "العيزرية والجدار: من شبه عاصمة فلسطين إلى غيتو: أثر جدار الفصل العنصري على رأس المال الاجتماعي الفلسطيني في القدس والضفة الغربية. جامعة تورنتو/ إيطاليا 2016.

صعبة كترك منازلها في الضواحي للعيش داخل حدود بلدية القدس كما رسمتها إسرائيل حتى لا يفقدوا هويتهم الزرقاء. دراسات كثيرة توقع أن حركة الفلسطينيين على طول أو عبر الجدار ستؤدي إلى صعوبات معينة على المدى القصير وستغير من التركيبة الديموغرافية للتجمعات الفلسطينية على المدى الطويل (الكاتب، 2017). ومع ذلك قليل من الدراسات تناولت تأثير الجدار على الحياة الحميمة بين أفراد الأسرة الواحدة وكذلك على روتينهم اليومي، لذلك يسعى هذا البحث لتحليل التغيرات الحاصلة على خارطة العلاقات الاجتماعية ما بين الفلسطينيين داخل وخارج الجدار، مع التركيز على تلك العائلات التي نزحت أو انفصلت كنتيجة لبناء الجدار. حيث يلقي هذا البحث الضوء على مشاعرهم والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية والإستراتيجيات التي يتبعونها للصمود وللحفاظ على وجودهم فوق أرضهم.

تستمد الدراسة معلوماتها من مراجعة دراسات سابقة، ثم من مجموعة قصص الحياة التي تم جمعها بواسطة الباحث نفسه بين العامين 2000 و2018 والتي سلطت الضوء على حياة العائلات الحميمة عبر المراحل والأجيال المختلفة وكشفت عن تحول تاريخي وتغيرات في الثقافة العامة والتي نشأت عنها ذاكرة جمعية مختلفة عما سبق قبل بناء الجدار.

المقدمة

"الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها الحق في الحماية من قبل المجتمع والدولة"⁽¹⁾. ومع ذلك، الأسرة ليست محمية دائماً. في كثير من الحالات، تنتهك الدولة نفسها هذا الحق باسم الأمن القومي أو الحرب أو أي أسباب أخرى. الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية وضواحيها في الضفة الغربية مثال على هذا الانتهاك، حيث أثرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية على الأسر الفلسطينية طوال فترة احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة منذ 1967 إلى اليوم.

بعد حرب الأيام الستة عام 1967 ضمت إسرائيل القدس الشرقية، بحدود موسعة عن

(1) المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر في المرفق في نسخته الإنكليزية

http://www.verklaringwarenatuur.org/Downloads_files/Universal20%Declaration20%of20%Human20%Rights.pdf



المتعارف عليه في حينه، إلى القدس الغربية (إسرائيل) وأطلقت عليها ما يسمى القدس الكبرى. بينما تركت ضواحي القدس الشرقية تحت حالة "الاحتلال العسكري" واعتبرتها جزءاً من الضفة الغربية⁽¹⁾. منحت للمقدسيين هوية زرقاء لا ترقى لمستوى الجنسية الإسرائيلية⁽²⁾ تسمح لهم بالعمل والتنقل في إسرائيل وتلقي بعض الخدمات كالتأمين الوطني وفرضت عليهم الضرائب المختلفة مقابل ذلك. أما حملة الهوية الخضراء فليس لديهم هذه الحقوق وتمت معاملتهم كشعب تحت الاحتلال العسكري وفرضت عليهم لاحقاً الحصول على تصريح في حال رغبتهم للتنقل للعلاج أو العمل في إسرائيل.

خلق هذا نوعاً من التفكك الاجتماعي بين السكان، ظهر جلياً واضحاً لاحقاً؛ ففي البداية، لم تكن الاختلافات في نوع الهوية وما يتبعها من حقوق مدنية ظاهرة للمجموعتين طالما أن المدينة مفتوحة للجميع. كان ذلك طوال الفترة من 1967 وحتى بدء سياسة الإغلاق في العام 1993 والتي توجت بالشروع ببناء جدار الفصل العنصري في العام 2002. في تلك الحقبة لم تتأثر علاقة سكان المدينة وسكان الضواحي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فكثير من الأحيان يحمل أفراد الأسرة الواحدة وثائق مدنية مختلفة (هوية زرقاء أو خضراء). ولكن بعد الفصل المادي بين القدس الشرقية وضواحيها بواسطة الجدار فإن هذه الاختلافات أصبحت ظاهرة بشكل واضح، وأصبحت تحدد من يستطيع دخول المدينة والإقامة فيها ومن حرم عليه ذلك. وبذلك حقق بناء الجدار الانفصال الكامل ما بين القدس الشرقية وضواحيها دون أي اعتبار للضرر الذي سببه للعائلات الفلسطينية على جانبي الجدار المكتظ بالسكان.

إن الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على حياة هذه العائلات الحميمة وكيف تأثرت من هذا الفصل، سواء المادي أو المعنوي متناولاً جميع الفئات التي تعيش داخل وخارج الجدار، حيث يبدأ البحث بإعطاء لمحة تاريخية وسياسية للمنطقة مع التركيز على القدس الشرقية قيد البحث، ومن ثم تناول جانبي الفصل المادي والمعنوي وما أدى إليه من تفكك في النسيج الاجتماعي لنتقل إلى أثر الجدار على الفئات المختلفة من حملة

(1) سميت بالضفة الغربية نسبة إلى أنها تقع غرب نهر الأردن.

(2) لا يحق للمقدسيين من حملة الهوية الزرقاء الترشح للكنيست الإسرائيلي أو الانتخاب كباقي مواطني الدولة ولكن تسمح لهم بالمشاركة بانتخابات بلدية القدس فقط والتي يقاطعونها حتى لا يمنحوا الشرعية لضم القدس الشرقية إلى إسرائيل.

الهوية الخضراء والزرقاء، وكذلك إستراتيجيات النزوح التي اتبعتها الأسر لتتحايل على السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تفرغ المدينة من سكانها الفلسطينيين، كما يتناول البحث الصمود وإستراتيجيات الحفاظ على وجودهم فوق أرضهم.

خلفية تاريخية

تعتبر القدس حجر الزاوية في الصراع العربي-الإسرائيلي-الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين. إن جوهر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1947 رقم (1) 181 والمعروف باسم "Partition Plan" أو "قرار التقسيم" باللغة العربية، ويعني تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين؛ واحدة لليهود والأخرى للعرب الفلسطينيين. كان هذا القرار لصالح حل الدولتين على عكس الاقتراح السياسي البريطاني السابق لحل النزاع، الذي نشأ بعد وعد بلفور في العام 2017 وأثناء الانتداب البريطاني، حيث اقترح البريطانيون هيكلًا سياسيًا يمثل كلا المجتمعين على قدم المساواة في برلمان الدولة وحكومة فلسطين، أي حل الدولة الواحدة. وبما أن الفلسطينيين يشكلون 80-90 بالمئة من مجموع السكان في ذلك الوقت رفضوا هذا الترتيب، في حين أيده اليهود (Pappe, 2007). وقد أدى ذلك إلى الانتفاضة الفلسطينية عام 1929، تلتها ثورة 1936، ثم حرب عام 1948 التي اندلعت كرد فعل لإنشاء دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية⁽²⁾. نتيجة لذلك أصبح حوالي 750,000 فلسطيني لاجئين في الدول العربية المحيطة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. واللتين أصبحتا تحت سيطرة الدول المجاورة، حيث تم ضم الضفة الغربية من قبل الأردن، بينما سيطرت مصر على قطاع غزة.

وفقًا لـ "Partition Plan" أو قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1947، كان من المفترض أن يتم تدويل القدس كهيئة منفصلة (a corpus separatum) يتم وضعها في إطار نظام دولي خاص يديره مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. ولكن وبدلاً من ذلك أصبحت القدس مقسمة إلى قسمين، غربية وشرقية، كنتيجة لحرب 1948: غرب القدس تحت السيطرة الإسرائيلية بينما أصبح شرقها جزءًا من الضفة الغربية تحت الحكم الأردني.

(1) UN General Assembly, Future government of Palestine, 29 November 1947, A/RES/181

(2) مصطلح فلسطين التاريخية يعود إلى فلسطين أثناء الحكم العثماني في القرن التاسع عشر والانتداب البريطاني في بداية القرن العشرين.



بعد تسعة عشر عامًا منذ ذلك التاريخ وتحديدًا في حزيران 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة⁽¹⁾. وبذلك أصبحت القدس موحدة من وجهة نظر الإسرائيليين، ولكن بالنسبة للفلسطينيين فالقصة مختلفة تمامًا.

قضية القدس الشرقية

مباشرة بعد حرب عام 1967، ضمت إسرائيل القدس الشرقية بشكل غير قانوني وكذلك حوالي 64 كيلومترًا مربعًا من ضواحيها إلى ولايتها القضائية⁽²⁾، تاركة بقية الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال العسكري. حصل الفلسطينيون في القدس الشرقية على وضع "المقيم الدائم" المعروف باسم وثيقة "الهوية الزرقاء" مع بعض الحقوق المدنية مثل خدمات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك التأمين الوطني والتأمين الصحي والتعليم والخدمات البلدية (Sher، 2015). تم منح باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بطاقة هوية برتقالية، والتي تم تغييرها إلى اللون الأخضر بعد تشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994 دون المنافع التي منحت لحملة الهوية الزرقاء. في عام 1980، قام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بإضفاء الطابع الرسمي على الضم الفعلي للقدس الشرقية بسن "القانون الأساسي"، الذي ينص على أن "القدس، كاملة وموحدة، هي عاصمة إسرائيل"⁽³⁾. الدكتور خليل يوسف، وهو أستاذ جامعي، يوضح ذلك بقوله:

"ما نعاني منه الآن مُحطط له منذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967، لم يتوقف التطهير العرقي لفلسطين عام 1948. انظروا فقط إلى الهوية الزرقاء وهي وضع "Permanent Resident" أي "المقيم الدائم" الذي مُنح لفلسطيني القدس الشرقية. هذا وضع يُمنح للسائح (المواطنين الأجانب) الذين يرغبون في الإقامة في إسرائيل. هذا يعني كما لو كنا سائحين وجئنا لزيارة القدس الشرقية، ثم طلبنا البقاء!! كنا هنا قبلهم، لقد جاؤوا إلينا

(1) انظر

http://eprintsphd.biblio.unitn.it/1707/1/Safa_Dhaher_Doctoral_Thesis.pdf.

(2) ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل لم يحطّ بموافقة المجتمع الدولي إلى الآن، ولكن هذا الموقف بدأ بالتزعزع عندما أعلن دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وإعلانه أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل في كانون أول 2018.

(3) انظر

http://zionism-israel.com/hdoc/Basic_Law_Jerusalem.htm

وليس العكس. علاوة على ذلك، فإن وضع "المقيم الدائم" ليس "دائماً"؛ له تاريخ انتهاء ولا بد من تجديده كل 10 سنوات ويمكن إلغاؤه في أحوال عدة" (خليل يوسف، 10 شباط/ فبراير 2018).

في الواقع، فإن الحالة المدنية للهوية الزرقاء أو لحالة "المقيم الدائم" ليست جنسية إسرائيلية كاملة؛ فليس للمقيمين حقوق التصويت للكنيست (البرلمان الإسرائيلي) مثلاً. فقد حددت المحكمة العليا الإسرائيلية الحالة المدنية "للمقيمين الدائمين" المقدسين وفقاً لقواعد الدخول إلى إسرائيل (شير، 2015). فمن ناحية، يتم منح هذا النوع عادة للمواطنين الأجانب الذين يصلون إلى إسرائيل بمحض إرادتهم ويريدون الاستقرار في إسرائيل (المرجع نفسه)، وهذا ليس هو الحال هنا، فالقدس الشرقية احتلتها إسرائيل عام 1967 بسكانها؛ ثم شجعت بعض المستوطنين اليهود على الإقامة في القدس الشرقية في المستوطنات التي بنيت حديثاً لهم في المناطق التي ضمتها، وليس العكس. من ناحية أخرى، فإن الحالة المدنية "للمقيم الدائم" لها تاريخ انتهاء الصلاحية ويجب تجديدها كل 10 سنوات. هذا يعني أنه يمكن إلغاؤها إذا لم يكن مستوفياً لشروط معينة. وقد ألغت إسرائيل فعلياً الإقامة الدائمة لما لا يقل عن 14000 فلسطيني منذ العام 1967⁽¹⁾. في الواقع، ما يقرب من 370,000 مقدسي هم عديمو الجنسية، حيث لديهم فقط تصريح إقامة إسرائيلي ووثيقة سفر أردنية، في حين أنهم ليسوا مواطنين إسرائيليين أو أردنيين (Schenker & Ross, AbuZyyad, 2013). علاوة على ذلك، يعتقد الفلسطينيون أن إسرائيل تريد الأرض دون الشعب واعتقادهم هذا مبرر، حيث إن مراجعة سريعة لأعداد السكان اليهود في القدس الشرقية منذ الاحتلال تؤكد هذا الاعتقاد. ففي عام 1967 كانت القدس الشرقية مأهولة بالسكان الفلسطينيين فقط وزاد عدد السكان اليهود من 0 إلى 181457 في عام 2006، أي ما يقرب من 42 بالمائة من سكان القدس الشرقية (المرجع نفسه). وفي نهاية عام 2017، كان عدد الفلسطينيين حوالي 370,000 بينما كان عدد المستوطنين الإسرائيليين حوالي 208,000 وفقاً لمنظمة بتسيلم (2017)؛ هذا يتجاوز 50 بالمائة من سكان القدس الشرقية وهو بازدياد مضطرد إلى

(1) انظر الصفحة الإلكترونية لأخبار الجزيرة بتاريخ 7 أيار 2018

<https://www.aljazeera.com/news/2018/03/israel-passes-law-strip-residency-jerusalem-palestinians.180307153033538.html>



الآن⁽¹⁾. هذا يثبت أن جميع السياسات الحكومية الإسرائيلية تتحرك حول الفكرة المركزية المتمثلة في خلق توازن سكاني لصالح السكان اليهود في القدس وزيادته بزيادة بناء مزيد من المستوطنات (Shlomo & Fenster، 2011)، لذلك، ومنذ الاحتلال في عام 1967، فرضت إسرائيل قيوداً كبيرة على تطوير مشاريع الإسكان الفلسطينية في القدس الشرقية رغم أن ثلث أراضي القدس الشرقية قد صودرت لبناء 12 مستوطنة إسرائيلية (OCHA، 2009). في الواقع، لا يُسمح بالبناء في الأحياء الفلسطينية إلا في 13 بالمائة فقط من المنطقة التي تم ضمها، هذا بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والمكلفة للحصول على رخصة بناء مما أجبر العديد من المقدسيين على البناء دون رخصة بناء رسمية وهم يعيشون في خوف دائم من أن السلطات الإسرائيلية ستهدم منازلهم ذات يوم. في الواقع، ووفقاً لمنظمة بتسيلم (2018)، فقد هدمت إسرائيل 1464 وحدة سكنية فلسطينية في القدس الشرقية بحجة عدم حصولها على تصريح بناء خلال الفترة ما بين 2004 وحتى 28 شباط 2018⁽²⁾.

الفصل المعنوي والفصل المادي الملموس

"لقد استخدمت إسرائيل أساليب وسياسات حكومية للتحكم بالمكان وإدارة السكان بطريقة تمييز ضد سكان القدس الشرقية في العديد من جوانب الحياة" (شلومو وفينستر، 2011: 54). هنا اعتمد شلومو وفينستر (2011) على جوهر تصور ميشيل فوكو للتقنيات الحكومية المستخدمة في إدارة السكان (government techniques of population management) من خلال فرض السيطرة على المكان (فوكو 2007). ففي بداية الاحتلال عام 1967، كان بإمكان كل الفلسطينيين بمن فيهم سكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة السفر بحرية تامة تقريباً داخل إسرائيل وبين أقاليمهم الثلاثة⁽³⁾ (بتسيلم، 2011). لم يؤثر هذا التقسيم في الحالة المدنية للفلسطينيين (نوع الهوية) على العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين في القدس الشرقية وبقية المناطق المحتلة طالما كانت مدينة القدس مفتوحة للجميع. كثير من الأحيان يكون لبعض أفراد الأسرة نفسها أوضاعاً مختلفة (هويات مختلفة زرقاء وخضراء)؛

(1) انظر

<https://www.btselem.org/jerusalem>

(2) انظر

https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

(3) ومع ذلك لم يسمح لكل الفلسطينيين بكل المناطق من السفر إلى الخارج دون تصريح

صحيح أن الاختلاف في نوع الهوية يحدد الحق في الحصول على الخدمات والاستحقاقات من عدمه، إلا أن هذا الاختلاف لم يقسم العائلات نفسها (أمير، 2011).

استمر هذا الوضع من حرية الحركة عشرين عامًا تقريبًا؛ ولكن الحال تغير منذ اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987⁽¹⁾. وبدأت إسرائيل بوضع إجراءات لتقييد حركة الفلسطينيين بين مناطقهم ومن وإلى إسرائيل بما في ذلك القدس الشرقية وجاء هذا التغيير تدريجيًا:

أولاً، عن طريق إدخال نظام التصاريح في كانون الثاني 1991، والذي يعني أن أي فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يرغب في دخول إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقية، يجب أن يحصل على تصريح شخصي من إسرائيل (بتسيلم، 2011)⁽²⁾. وقد تم تخفيض عدد التصاريح تدريجيًا وأصبح الحصول عليها أصعب وأصعب مع مرور الوقت.

ثانيًا، فرضت إسرائيل إجراءات الإغلاق في آذار 1993⁽³⁾، حيث أقيمت نقاط التفتيش العسكرية على طول الخط الأخضر⁽⁴⁾، بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وعلى حدود غزة. من الجدير بالذكر أنه وعلى مدار الانتفاضة الثانية 1999-2004، تم فرض هذه القيود حتى داخل الأراضي المحتلة نفسها وليس فقط على الحدود ما بين إسرائيل والضفة الغربية، وكانت هناك عقبات تعوق تنقل الفلسطينيين مثل أكوام من الصخور والأوساخ ومواد البناء لعرقلة حياة الفلسطينيين اليومية حتى داخل مناطقهم من مكان لآخر، هذا بالإضافة إلى انتشار نقاط التفتيش العسكرية. ورغم كل ذلك، تعلم أصحاب الهوية الخضراء ممن يسكنون ضواحي القدس كيفية تجنب نقاط التفتيش هذه وخاصة تلك التي تسمى "نقاط التفتيش الطائرة"⁽⁵⁾. فقد اعتادوا الانتظار حتى تترك نقطة التفتيش

(1) كانت الانتفاضة الأولى، بالنسبة للعديد من المراقبين والسياسيين، واحدة من أهم أعمال المقاومة الجماعية اللاعنفية التي قام بها الفلسطينيون في القرن العشرين إلى جانب ثورة 1936-1939.

(2) كان هذا التصريح ضروريًا أيضًا للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

(3) كان ذلك قبل أشهر قليلة من توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. انظر https://www.btselem.org/freedom_of_movement

(4) الخط الأخضر هو الحدود بين الأراضي تحت السيادة الإسرائيلية والضفة الغربية بعد حرب 1948.

(5) نقاط التفتيش الطائرة هو مصطلح أطلق على نقاط التفتيش المؤقتة التي تغيير مواقعها من تقاطع إلى آخر حسب الحاجة.



موقعها للوصول إلى العمل أو المدرسة أو المشفى أو غير ذلك.

ثالثاً، في عام 2002، بدأت إسرائيل ببناء جدار لفصل إسرائيل والقدس الشرقية عن الضفة الغربية تماماً، وكان هدفها المعلن أنها إنما تفعل ذلك لأسباب أمنية. ويبدو هذا منطقياً على طول الجدار بين الضفة الغربية وإسرائيل، حيث يوجد فلسطينيون على جانب من الجدار وإسرائيليون على الجانب الآخر. إلا أن الجدار في القدس الشرقية إنما يفصل بين فلسطينيين في القدس الشرقية وفلسطينيي الضواحي. وهذا يثير سؤالاً مهماً حول حجة الأمن التي ابتدعتها إسرائيل لتسويق بناء الجدار. فهل يشكل فلسطينيو الضواحي خطراً على إسرائيل، أما فلسطينيو القدس الشرقية فلا؟ وهنا يظهر بوضوح أن الجدار جاء بهدف رئيس أول، ألا وهو ترسيم حدود ولضم معظم المستوطنات التي أقيمت في أراضي الضفة الغربية والقرية من الخط الأخضر إلى إسرائيل وفي منطقة القدس فإن ترسيم حدود القدس الكبرى كما تراها الحكومة الإسرائيلية هو واضح وجلي للعيان.

هنا يقوض الجدار ليس فقط الارتباطات الاجتماعية والمكانية للقدس الشرقية على المستوى الحضري، ولكن أيضاً على المستوى الشخصي (شلومو وفينستر، 2011). ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه القيود المفروضة على التنقل، تمكن الناس من الوصول إلى القدس الشرقية رغم كل المعوقات التي استخدمت لمنع الوصول إلى المدينة (أمير، 2011). فخلال فترة بناء الجدار، كان الجدار مجرد عائق مثل أي عائق آخر يمنع تدفق الناس والبضائع (المرجع نفسه)، حيث غالباً ما يتمكن الفلسطينيون من سكان الضواحي من العثور على طرق للدخول، إما عن طريق حشر أنفسهم من خلال فتحات الجدار، أو عن طريق الصعود إلى الجانب الآخر باستخدام صخور كبيرة يتسلقون عليها ويستخدمونها كسلام. ولكن في العام 2009 تم بناء الجدار وأحكام إغلاق جميع الشقوق الموجودة سابقاً وأصبحت مداخل القدس الشرقية مقتصرة فقط على ست نقاط دخول (checkpoints نقاط تفتيش)، وهي مخصصة فقط لأولئك الذين يحملون البطاقة الزرقاء أو البطاقة الخضراء مع تصريح عبور⁽¹⁾.

يبلغ طول الجدار في منطقة القدس حوالي 90 كيلومتر، ويتكون من جدار خرساني بارترفاع

(1) التصاريح الصادرة عن السلطة العسكرية الإسرائيلية هي تصاريح عمل أو تصاريح طبية لتلقي العلاج في مشافي القدس.

يتراوح ما بين ستة وثمانية أمتار بشكل عام، لكن في بعض المناطق الريفية تم استخدام السياج الإلكتروني (بتسليم، 2017). اليوم ومنذ 2009 القدس الشرقية منفصلة تمامًا عن ضواحيها وعن الضفة الغربية بأكملها.

التفكك في النسيج الاجتماعي

تتمثل وجهة نظر مجموعة البنك الدولي حول أسباب التفكك في النسيج الاجتماعي في أن تداعيات عدم المساواة داخل المؤسسات والدولة والمجتمع المدني والأسرة يؤدي إلى انخفاض التماسك الاجتماعي (social cohesion) وزيادة الاستبعاد الاجتماعي (social exclusion) (Narayan et al، 1999). هذا القول ينطبق تمامًا على السياق الفلسطيني، خصوصًا في المناطق الواقعة على جانبي جدار الفصل العنصري، خاصة في منطقة القدس الشرقية وضواحيها. وجاء هذا التراجع في التماسك الاجتماعي في هذه المنطقة بالذات نتيجة لسياسات الفصل سواء في (نوع الهوية) أو الفصل المادي على الأرض متمثلًا بجدار الفصل العنصري. هذا بالإضافة إلى مجموعة سياسات أخرى والتي لعبت دورًا رئيسيًا في زيادة تفكك النسيج الاجتماعي للمنطقة بأكملها. يشير إلى ذلك أحمد حسن، وهو سائق تكسي مقدسي ويبلغ من العمر 45 عامًا، حيث قال:

"قبل إحكام الإغلاق بواسطة الجدار عينتنا السلطات الإسرائيلية كقوة شرطة غير رسمية للعمل نيابة عنها، حيث وضعت لوائح وقوانين لإبقاء سكان الضواحي من حملة الهوية الخضراء (الضفة الغربية) خارج القدس واستخدمتنا لتطبيق ذلك. لقد أجبرت على أن أتحقق من نوع هوية الراكب وأرفض نقله إذا كان من حملة الهوية الخضراء لتجنب دفع غرامة قدرها حوالي 100 دولار. هذا مؤلم، حيث أصبحنا كسائقين رجال شرطة يحمون إسرائيل ويهارسون الإذلال على أبناء جلدتهم لمجرد أنهم من سكان الضواحي ومن حملة الهوية الخضراء" (أحمد حسن، 1 كانون الأول 2017).

تم فرض هذا القانون أيضًا على السائقين العموميين الذين اضطروا إلى التأكد من أن جميع ركاب الحافلة هم من حاملي بطاقة الهوية الزرقاء وليسوا من حملة بطاقة الهوية الخضراء.

(1) انظر

<http://siteresources.worldbank.org/INT/POVERTY/Resources/1124115187705-1124115102975/1555199-335642/ch6.pdf>



كثيراً ما كان سائق وسيلة النقل العام يخضع للتحقيق من قبل الشرطة الإسرائيلية، وإذا كان هناك راكب يحمل بطاقة هوية خضراء دون تصريح، فسيتم اعتقال هذا الراكب وتغريم السائق. هذا ينطبق على السيارات الخاصة كذلك. القوانين المتعلقة بالزواج المختلط (intermarriage)⁽¹⁾ هي مثال آخر على السياسات الإسرائيلية المستخدمة لفرض مزيد من العزل بين الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء وأولئك من حملة الهوية الخضراء.

سمر، البالغة من العمر 42 عاماً، والتي أجريت معها مقابلة في بيتها الكائن في حي بيت حنينا/ القدس، تحمل بطاقة هوية خضراء ومتزوجة من مقدسي يحمل بطاقة هوية زرقاء. شرحت سمر كيف تستخدم الحكومة الإسرائيلية قانون لم يشمل الأسرة كأداة لإدارة السكان والتمييز ضدهم:

"بعد الجدار، لم تعد عائلتي في الضفة الغربية تزورني، عليهم الحصول على تصريح وهو أمر ليس سهلاً، أستطيع أن أذهب أنا لزيارتهم، ولكن أصبح الوضع معقداً بعد الجدار، حيث عليّ أن أذهب عبر نقطة العبور على الأقدام (check point) أو نقطة تفتيش أخرى نصل إليها بالحافلة، ولكن علينا أن نسلك طريقاً التفافياً يستغرق ثلاثة أضعاف الوقت اللازم قبل بناء الجدار. ولكن هذه ليست المشكلة الوحيدة. نحن متزوجان منذ العام 2000 وتقدمت بطلب للحصول على لمّ شمل وإذا ما تمت الموافقة فيتم استبدال هويتي الخضراء بالهوية الزرقاء، وذلك لأكون قادرة على البقاء مع زوجي في القدس، حيث يسكن. في البداية منحوني تصريحاً مؤقتاً لمدة عام بعد إبراز وثيقة الزواج، وتم تمديده لمدة عام آخر. ولكن ولسوء الحظ، في العام 2002 أصدرت الحكومة الإسرائيلية أمراً جمّ جميع معاملات حالات لمّ شمل العائلات. وها أنا أعيش مع الخوف منذ 16 عاماً، حيث إن إجراءات تجديد تصاريح الإقامة المؤقتة معقدة ومن الممكن رفضها لأي سبب. أنا قلقة بشأن المستقبل ولا أشعر بالأمان مطلقاً" (سمر، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2017).

لكل شخص الحق في عائلة يحميها المجتمع والدولة وفقاً لإعلان حقوق الإنسان⁽²⁾. ومع

(1) يستخدم مصطلح الزواج المختلط "intermarriage" هنا للأزواج الفلسطينيين الذين يحمل كل منهم نوعاً مختلفاً من الهوية وليس الزواج بين أشخاص من أعراق أو طبقات أو ديانات مختلفة.

(2) انظر المادة 16/3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

http://www.verklaringwarenatuur.org/Downloads_files/Universal20%Declaration20%of20%Human20%Rights.pdf

ذلك، القضية معقدة جداً في القدس الشرقية، فوفقاً للقانون الإسرائيلي إذا كان الزوج فلسطينياً مقدسياً وزوجته امرأة من الضفة الغربية أو حتى من الخارج، يتعين على الزوجين التقدم بطلب يسمى "لم شمل الأسرة" إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية من أجل السماح للزوجة بالعيش مع زوجها في القدس. قبل عام 2002، منحت وزارة الداخلية الإسرائيلية للزوج أو الزوجة من حملة الهوية الزرقاء حق ضم زوجته أو زوجها من حملة الهوية الخضراء إقامة دائمة ومن ثم هوية زرقاء بعد فحص طويل وفترة انتظار. حيث يحصل الزوج أو الزوجة أولاً على تصريح مؤقت، بعد 27 شهراً من هذا التصريح المؤقت، يحق له أو لها، وفقاً لـ "عملية التوحيد التدريجي للأسرة"، الحصول على إقامة مؤقتة. بعد ذلك يتم تمديد هذا النوع من الإقامة سنوياً لفترة إجمالية مدتها ثلاث سنوات أخرى. وبعد ذلك يحق للزوج أو الزوجة الحصول على "الإقامة الدائمة". تستغرق هذه العملية حوالي ست سنوات أو أكثر من تاريخ التقديم. ولكن، في 12 أيار 2002، أصدرت الحكومة الإسرائيلية "الأمر رقم 1813" الذي جمد العملية التدريجية للم شمل الأسرة. في العام 2003، تم دمج هذا الأمر في قانون مؤقت لمدة عام واحد؛ ومع ذلك، تم تمديد صلاحية هذا القانون بشكل دوري وهذا جعل من الصعب للغاية النجاح في الحصول على وضع "المقيم الدائم" للزوج أو الزوجة من حملة الهوية الخضراء منذ ذلك الحين⁽¹⁾.

أثر هذا القرار على الآلاف من الأسر الفلسطينية التي يكون أحد الزوجين فيها من سكان القدس أو مواطناً إسرائيلياً⁽²⁾. لهذا السبب، يعيش العديد من الفلسطينيين بشكل غير قانوني في القدس. مما يعني أنهم يعيشون دون الخدمات التي يوفرها التأمين الوطني ويعيشون دائماً في خوف من أن يتم اكتشافهم وترحيلهم في يوم من الأيام إلى الضفة الغربية. في هذه الحالة يتعين عليهم الاختيار بين العيش بشكل منفصل، كل على جانب مختلف من الجدار؛ أو الانتقال كأسرة واحدة إلى الضفة الغربية أو الخارج، وفي هذه الحالة يفقد من يحمل الهوية الزرقاء منهم حق الإقامة في القدس، حيث يشترط على حملة الهوية الزرقاء السكن فقط داخل

(1) انظر

<http://www.j-can.org/page.php?id=ae99y44697Yae99>

(2) "العرب الإسرائيليون" وهم الفلسطينيون من فلسطين التاريخية الذين لم يغادروا البلاد خلال حرب عام 1948. لديهم جواز سفر إسرائيلي ويعتبرون مواطنين إسرائيليين رغم أنهم لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي.



حدود بلدية القدس وإلا يتم سحب حق الإقامة الدائمة منهم⁽¹⁾. لذلك، حدث تغيير كبير في خريطة العلاقات الاجتماعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالزواج. حيث يفضل الناس الزواج من شخص يحمل نفس نوع بطاقة الهوية لتجنب مجموعة من الصعوبات. خصوصاً وأنه بعد الجدار، أصبح الوضع أسوأ بكثير، حيث من الصعب على الأقارب الالتقاء ودعم بعضهم بعضاً في السراء والضراء.

السيدة هناء، البالغة من العمر 65 عاماً تقريباً وعائلتها تعيش في عناتا، إحدى ضواحي القدس الشرقية بالضفة الغربية اشتكت من الوضع وقالت:

"لدي أربع بنات، البنت الكبرى متزوجة من ابن عمها الذي يحمل بطاقة هوية زرقاء وتعيش معه في القدس الشرقية، ويمكنها القدوم لزيارتنا بينما لا يمكننا نحن زيارتها، وهي لا تبعد عنا سوى عشر دقائق بالسيارة. بالأمس كان لدينا زوار، شاب وأمّه من حملة الهوية الزرقاء أرادوا التقدم بطلب الزواج من ابنتي الأخرى. كان الشاب مناسباً جداً لكننا رفضنا طلبهم لأننا لا نريد أن نواجه نفس الصعوبات التي واجهناها مع ابنتنا الكبرى" (هناء، 25 شباط / فبراير 2018).

يمكننا القول هنا إن التحكم في حركة الناس على طول الجدار وعبره قد فرض نوعاً آخر من السيطرة التي أصبح الفلسطينيون أنفسهم يمارسونها على بعضهم بعضاً. وهذا يعني أنها خلقت نوعاً من السيطرة الاجتماعية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الأسرية، وبالتحديد الزواج. وقد أدى ذلك إلى تغيير في نمط العلاقات الاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، ومن المؤكد أنه سيغير الهيكل الديموغرافي للمجتمعات الفلسطينية على المدى الطويل (المؤلف، 2017).

أثر الجدار: إستراتيجيات النزوح، المقاومة وإستراتيجيات الحفاظ على البقاء، في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها من الضواحي المصنفة كجزء من الضفة الغربية، تتشابك القيود المفروضة على التنقل مع سياسات الإقامة للعائلات، مما يعني تحديد أين يمكنك الإقامة والعمل وما إلى ذلك (الحق، 1988؛ 1990). يتكون سكان الضواحي بشكل أساسي من حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية والمقدسين الذين انتقلوا للعيش

(1) انظر

<http://www.j-can.org/page.php?id=ae99y44697Yae99>

في الضواحي. منذ الخمسينيات، بنى العديد من المقدسيين منازلهم فيما أصبح يعرف باسم ضواحي القدس الشرقية بالضفة الغربية لحل أزمة الإسكان؛ حيث كانت التكلفة أقل، والمسافة ليست بعيدة عن مكان عملهم أو دراستهم في القدس الشرقية. ولكن عندما أجرت إسرائيل تعداداً لسكان الأراضي المحتلة بعد عام 1967 مباشرة، تم اعتبار هؤلاء المقدسيين الذين انتقلوا للسكن في الضواحي قبل حرب عام 1967 من بين سكان الضفة الغربية ومنحوا هوية الضفة الغربية "هوية خضراء" بينما أولئك الذين انتقلوا للضواحي من المقدسيين بعد تعداد السكان فهم يحملون "الهوية الزرقاء" مثل جميع سكان القدس الشرقية. لذلك، فإن تأثير الجدار على سكان الضواحي يعتمد على نوع بطاقة الهوية للفرد.

تأثير الجدار على سكان الضواحي من حملة هوية الضفة الغربية "الهوية الخضراء"

منع فلسطينيو الضفة الغربية من حملة بطاقة الهوية الخضراء من الوصول إلى القدس الشرقية دون تصريح، وبالتالي، كانوا أول من تأثروا بوجود الجدار؛ ارتفاع مفاجئ في معدل البطالة، حيث إن العديد من الذين اعتادوا العمل في القدس وإسرائيل فقدوا وظائفهم. لكن بمرور الوقت، تغير التوجه العام من التركيز على المشكلات والمضايقات الناتجة عن وجود الجدار إلى التكيف مع الواقع الجديد والاستفادة منه إلى أقصى حد (المؤلف، 2016). فتم صياغة وتنفيذ سياسات فعالة للتنمية المحلية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني (Sabel، 1988؛ Streeck، 1992؛ Cooke and Morgan، 1998)، استثمرت الأموال ووضعت الحلول من قبل القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم وكذلك الأعمال التجارية. لقد تقبل سكان تلك المناطق أن القدس الشرقية لم تعد مركز أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية. وبعبارة أخرى، تم تطبيع وجود الجدار. حيث أصبح جزءاً من المشهد العام، وفي كثير من الأحيان تجاهلوا وجوده وكأنه غير مرئي تماماً (المؤلف، 2016). يجادل البعض بأن الفترة السابقة للإغلاق التام بواسطة الجدار، عندما اعتادوا التسلل إلى القدس الشرقية، تلك الفترة كانت بمثابة إعداد نفسي واستعداد لتقبل الفصل التام.

تأثير الجدار على سكان الضواحي المقدسيين الذين يحملون البطاقة الخضراء

المقدسيون، الذين أصبحوا حاملي بطاقة هوية خضراء (هوية فلسطيني الضفة الغربية) بعد حرب عام 1967 لأنهم يعيشون في الضاحية، وتم إحصاؤهم وتسجيلهم على هذا الأساس



من قبل الحكومة الإسرائيلية في حينه. معظم أقارب هذه الفئة يعيشون في القدس الشرقية ويحملون بطاقات هوية زرقاء. مما خلق انفصلاً مادياً ومعنوياً لهذه الفئة بالذات، السيد زحيمان ذو السبعين ربيعاً ويحمل بطاقة هوية خضراء عبّر عن مشاعره بشأن الانفصال التام عن مدينته، حيث ولد ودرس:

"من كان يتصور أنه سيأتي وقت أُنعم فيه من دخول القدس للانضمام إلى عائلتنا للمشاركة بالجنائزات وحفلات الزفاف؟ توفي عمي مؤخرًا، ولم أتمكن من مشاهدته وتوديعه قبل الجنازة؛ تقدمت لطلب تصريح إلا أنني عندما حصلت عليه كان كل شيء قد انتهى" (زحيمان، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)⁽¹⁾.

وُلد السيد زحيمان في القدس، لكن عائلته، مثل كثيرين آخرين، انتقلت إلى الضواحي بحثًا عن ظروف سكن أفضل في أواخر الخمسينيات. لذلك وبعد الاحتلال تم إحصاء هذه العائلة ومنحهم الهوية الخضراء كباقي سكان الضفة الغربية. لذلك، يحتاج السيد زحيمان تصريح سفر في كل مرة يريد فيها زيارة أسرته الممتدة في القدس الشرقية. المرارة واضحة جدًا في كلماته. ومع ذلك، فهو، مثل الكثيرين، يتقبل ويعتاد على الواقع الجديد، فعمله كصاحب مطحنة قهوة في البداية وتوسع ليصبح دكانًا يشمل الكثير من البضائع والمواد الغذائية "ميني ماركت" انتعش، وتضاعف عملاؤه بعد تمام الإغلاق بواسطة جدار الفصل العنصري. من المهم التأكيد هنا على أن التنمية المحلية في هذه المناطق كانت استجابة للانفصال عن المركز، وكانت "تقتصر على توفير الخدمات وإنعاش تجارة ضرورات الحياة اليومية التي تفرضها احتياجات البقاء بدلًا من أنهم تبنوا أيديولوجية الاكتفاء الذاتي أو التنمية المستدامة" (المؤلف، 2017: 246).

تعكس قصة السيد زحيمان إستراتيجيات المواجهة لأولئك الذين ليس لديهم خيار، بينما كان على الآخرين اتخاذ قرارات صعبة.

تأثير الجدار على سكان الضواحي المقدسيين الذين يحملون البطاقة الزرقاء
بموجب القانون الإسرائيلي، يفقد فلسطينيو القدس الشرقية "صفة المقيم الدائم" بطاقة

(1) كانت هذه المقابلة جزءًا من أطروحة الدكتوراه بعنوان "العيزرية والجدار: من شبه عاصمة فلسطين إلى غيتو عربي": أثر جدار الفصل على رأس المال الاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية، جامعة تورينتو/ إيطاليا 2016.

الهوية الزرقاء، وإذا كانوا يعيشون خارج حدود بلدية القدس، وكذلك إذا غادروا القدس لمدة سبع سنوات أو أكثر (بتسيلم، 2009). لهذا السبب، كثير من المقدسيين، الذين انتقلوا إلى الضواحي بسبب أزمة السكن الحادة ما قبل حرب 1967، عادوا للسكن داخل حدود بلدية القدس مرة أخرى. تم اتخاذ مثل هذا القرار بسبب قلقهم من احتمال فقدهم للهوية الزرقاء: حق "المقيم الدائم" في إسرائيل. المشكلة هنا أنه، على عكس الجنسية، فإن وضع الإقامة الدائمة غير دائم، حيث على الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء من أن يثبتوا لوزارة الداخلية الإسرائيلية أنهم يعيشون فعلاً داخل حدود بلدية مدينة القدس.

كل هذا، بالإضافة إلى القيود المفروضة على البناء في القدس الشرقية، أدى إلى زيادة في الكثافة السكانية وارتفاع في أسعار المساكن وتزايد في مشاعر الغضب والتوتر الدائم. السيد أبو عصام، وهو مقدسي يبلغ من العمر 55 عامًا ويحمل الهوية الزرقاء أجمل قصيته بالجملة التالية:

"خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، عشتُ أنا وزوجتي وأطفالنا الثلاثة في شقق مستأجرة في أحياء مختلفة في الضواحي لأن منزل والدي الراحل، في البلدة القديمة، صغير ويحتاج إلى الكثير من المال والجهود لترميمه. الضواحي التي كنا نستأجر فيها ليست بعيدة عن مكان عملنا ومدارس أطفالنا في القدس. في العام 2000، اشترينا شقتنا الخاصة في منطقة الرام⁽¹⁾ القريبة لأن الشقق في هذه المنطقة رخيصة نسبيًا ولا يمكننا شراء شقة داخل حدود البلدية. ومع ذلك، في عام 2010 قررنا العودة والعيش في منزل والدنا الراحل في البلدة القديمة على الرغم من أنها غير صالحة للسكن. منذ ذلك الحين نتوجه إلى شقتنا في الرام في عطلة نهاية الأسبوع فقط. كان السبب وراء قرارنا هذا هو قلقنا من فقدان حق "المقيم الدائم" فيما إذا اكتشفت السلطة الإسرائيلية أننا لا نعيش حقًا داخل حدود البلدية. هذا بالإضافة إلى أننا وجدنا أن المرور عبر نقطة التفتيش مستهلك للوقت والجهد وغير مناسب لروتيننا اليومي. أما السبب الآخر فهو عدم إعطاء إسرائيل ذريعة لطردها من مدينتنا التي نحب" (أبو عصام، 1 كانون الثاني (يناير) 2018).

في المقابلة السابقة التي أجريت في منزل السيد أبي عصام الصغير في البلدة القديمة بالقدس، من الواضح أن القرار الذي اتخذته هو وزوجته قد تأثر بمجموعة من القوانين الإسرائيلية

(1) تقع قرية الرام على بعد 7 كم شمال القدس وتم فصلها بواسطة الجدار عن مدينة القدس.



التي صممت للمقدسيين للحد من عددهم في المدينة. يرد معظم المقدسيين على السياسات الإسرائيلية المجحفة بحقهم من خلال البحث عن حلول لا نهائية ولكنها بالتأكيد تستهلك وتشتت مواردهم (المؤلف، 2017). فلدى الكثير من المقدسيين حملة الهوية الزرقاء والذين يقيمون في الضواحي منزلان، أحدهما داخل حدود البلدية والآخر خارجها؛ وذلك لخلق نوع من التوازن ما بين الحفاظ على وجودهم القانوني في المدينة والتمتع بظروف ذات مستوى معيشة أفضل.

أثر الجدار على الأسرة التي يحمل فيها الأزواج نوعين من الهوية

تتناول المقابلة التالية مشكلة الأزواج الذين يحمل كل منهم نوع هوية مختلفاً عن الآخر. أبو المنذر مدير بنك سابق، والذي يبلغ من العمر ثمانين عاماً؛ ألقى الضوء على بعض جوانب معاناة عائلته أثناء زيارة عائلية قام بها مع زوجته لعائلة الباحث:

"في أوائل السبعينيات، أعجبت بالمعلمة المقدسية التي تدرس مادة الرياضيات في مدرسة العيزرية⁽¹⁾ للبنات بالقرب من منزلنا وتزوجنا. زوجتي تحمل بطاقة هوية زرقاء بينما كانت بطاقة هويتي "برتقالي" (وثيقة تحديد هوية الضفة الغربية أصبحت فيما بعد خضراء). لم يتسبب ذلك في أي مشاكل في ذلك الوقت وانتقلت للعيش معي في القرية بعد الزواج. كوننا معاً عائلة كبيرة: ست فتيات وصبيان. وفقاً للقانون الإسرائيلي آنذاك، حمل الأطفال تلقائياً البطاقة الزرقاء كأهم؛ أما بالنسبة لي فالقانون الإسرائيلي يفرض تقديم طلب "لم الشمل"؛ كان الإجراء سريعاً نسبياً في ذلك الوقت، وحصلت أنا أيضاً على هوية زرقاء. زوجتي لها ممتلكات في القدس. كنا نظن أنه ليست لدينا مشكلة طالما ندفع مقابل المياه والكهرباء والضرائب. لقد أدركنا مؤخراً أنه طالما أننا لا نعيش داخل الحدود البلدية فسوف نفقد حقوقنا كمقدسيين. لذلك، قبل عام تركنا منزلنا الجميل الكبير فوق التلة في العيزرية الكاشف على البلدة القديمة لنعيش في حي كفر عقب المزدهم لمجرد أنه يخضع لسلطة بلدية القدس. نحن الآن متقاعدان ومن المفترض الاستمتاع بإنجازاتنا وحياتنا العائلية مع أحفادنا، لكننا وبدلاً من ذلك نعيش في شقة صغيرة بعيدة عن مسقط رأسي وأقاربي وأصدقائي ولا يمكنني مغادرتها والعودة للعيش في منزلنا الكبير، لأننا نعلم أن قضيتنا قيد فحص ودراسة من وزارة الداخلية الإسرائيلية: منذ أيام، قام موظف (محقق)

(1) العيزرية هي قرية من قرى شرق القدس وتبعد عشر دقائق بالسيارة عن مركز المدينة.

من وزارة الداخلية الإسرائيلية بزيارة لنا للتأكد من أننا نعيش في هذه الشقة بكفر عقب: قام بفحص ثلاثتنا واحتساب كمية الطعام فيها، كما قام بفحص خزائن غرفة النوم وكمية الملابس الموجودة هناك لذات السبب؛ حتى إنه لم يتحرج من فحص الأشياء الشخصية في الحمامات للتأكد من أننا نعيش فيها حقًا ولا نخدع السلطات الإسرائيلية. كما طلب مرافقتي له لزيارة منزلنا في العيزرية ليكرر ذات الفحص ويتأكد من أننا لا نعيش هناك، أخذته إلى هناك وقدمت له فنجان قهوة. أعتقد أننا سنبرح القضية فقد رأى أن خزائنا في غرف النوم فارغة وكذلك الثلاثة" (أبو المنذر، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

لم يكن الزواج معقدًا خلال فترة زواج هذين الزوجين، فبإمكان أي شخص في الضفة الغربية الزواج من شخص من القدس الشرقية والعكس صحيح. يسمح القانون الإسرائيلي بمثل هذا ويسمى بنظام "لم الشمل" يتقدم أحد الزوجين الذي يحمل بطاقة زرقاء بطلب للم شمل الأسرة. ولكن ومنذ سياسة الإغلاق التي اتبعتها إسرائيل عام 1993 تغير الوضع كما أضحت هذه المقالة. تعكس حالة عائلة أبي المنذر أولاً حالة الأزواج المختلطين (حاملي بطاقات هوية مختلفة) في الماضي وكيف تمت معاملتهم من قبل السلطات الإسرائيلية. وتمثل ثانيًا المشكلة المعاصرة لأولئك الذين يعيشون عمليًا في الضواحي المصنفة ضمن مناطق الضفة الغربية لكنهم مسجلون كمقيمين في القدس، حيث يعيشون دائمًا في خوف من أن يقوم موظف في "وزارة الداخلية الإسرائيلية" بزيارات غير متوقعة يومًا ما تكشف إذا لم يكونوا مقيمين بشكل دائم في القدس، وبالتالي فإن المدينة ليست مركز حياتهم. ووفقًا لذلك، سيتم إلغاء وضع إقامتهم الدائمة (الهوية الزرقاء) وسيخسرون الامتيازات المختلفة المرتبطة به. لذلك كان نقل مكان السكن هو الحل؛ ناقش الزوج أعلاه الأنظمة والإجراءات وتوابعها، بينما عبّرت زوجته البالغة من العمر 70 عامًا عن شعورها بعدم الراحة والحزن عندما قالت:

"تبعثرت ذكرياتنا، ليس فقط أمتعتنا وممتلكاتنا، أشعر كأنني شخص غريب في هذا الحي (كفر عقب). اعتدت تناول القهوة في الحديقة مع الجيران والأقارب. في مكان إقامتنا الجديد لا يمكنني الترحيب بجميع أفراد عائلتي لتناول وجبة عطلة نهاية الأسبوع كما اعتدنا سابقًا في منزلنا الكبير. الآن توقفت بناتنا عن زيارتنا، يستخدمون أعداءًا مختلفة في كل مرة أدعوهم. لكنني أعلم أنهم لا يجب أن يكونوا في هذا البيت فليس لهم ذكريات فيه، يشتمون لغرفهن الخاصة قبل الزواج ولعب الأطفال الخاصة بهن وتجمع الأسرة. ولكن ما باليد



حيلة. ماذا نستطيع أن نفعل غير ذلك؟ من المهم الحفاظ على وضع إقامتنا، (أم المنذر، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

بين ما قاله أبو المنذر وأم المنذر، نجد أن السياسة والعلاقات الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص متشابكة في مثل هذه الظروف (عبد الله، 2009). حيث تشابه المشاعر التي أعربت عنها أم المنذر في بعض الجوانب مع مصطلح فاني "سبايساتو" الذي يعني بشكل عام "دون قرية، دون بلد". يأتي التشابه هنا من معاني أخرى لمصطلح مثل "فقد العلاقات المألوفة مع الأشياء والأماكن، ووجودك في بيئة غير مألوفة، مخلقاً شعوراً بالضيق، أو فقداً لشخصيتك، تشرداً، أو إرباكاً، أو حتى عدم وجود" (فاني، 2013: 2). هذا له تأثيره على سلامة واستمرار علاقتها كزوجين، خاصة أن واقعهم يتناقض مع ما كانوا يتوقعون بعد حياة طويلة من العمل الشاق لضمان التقاعد المريح. أما حالة الأسرة التالية، وتشبه حالة عائلة أبي منذر لكن مع بعض الاستثناءات؛ هنا الزوجان كلاهما في السبعينيات من العمر وهما من المقدسيين، بمعنى أن كليهما من مدينة القدس ذاتها وليس أن أحدهما من الضواحي. الزوجة تحمل بطاقة هوية زرقاء بينما يحمل الزوج بطاقة هوية خضراء، لكنه لم يتقدم بطلب لم شمل الأسرة إلا في الآونة الأخيرة. كان عليهما أيضاً مغادرة منزلها ليكونا قريبين من أبنائهما وليخففوا العبء عنهم عندما يزورونهم، خصوصاً بعد أن أصبحت الرحلة من القدس إلى منزلهم بالسيارة أطول بكثير بعد بناء الجدار:

"لقد تزوجنا منذ أربعين عاماً، انتقلت زوجتي للعيش معي في الشياح، لم أفكر مطلقاً في إجراء عملية لم شمل الأسرة، حيث إن المسافة بين مسكنة ومركز المدينة لا يتجاوز عشر دقائق بالسيارة. بعد الجدار وزيادة التعقيد في القوانين الإسرائيلية المستمرة التي تهدف إلى الحد من عددنا في القدس الشرقية، قررنا إغلاق مخبزي وترك منزلنا الواسع في الشياح وذهبنا للعيش مع عائلة ابنا في شقته الصغيرة في شعفاط، داخل حدود بلدية القدس. أولاً لأننا نريد أن نكون قريبين من أبنائنا الذين يعيشون في المدينة وثانياً لنوفر على أنفسنا الشعور بالقلق في كل مرة يزوروننا، حيث إن عليهم سلوك الطريق الالتفافي والذي يستغرق مدة ساعة بينما كان قبل بناء الجدار، الذي قطع الطريق الرئيسي القديم من القدس إلى أريحا، عشر إلى 15 دقيقة فقط. أما السبب الثالث فكان خوفاً من أن تفقد زوجتي بطاقة إقامتها (البطاقة الزرقاء) إذا استمرت في العيش في ضواحي الضفة الغربية. لذلك ومؤخراً تقدمت بطلب للحصول على "لم شمل الأسرة" من أجل الحصول على إذن للانضمام إلى زوجتي،

وآمل أن أحصل عليها لاعتبارات إنسانية بعد أن منحوني تصريحاً يسمّونه صفر صفر، أي إنه مسموح لي التواجد في مسقط رأسي 24/24" يا للمهزلة (أبو محمود، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

يفصل الجدار في منطقة شرقي القدس الطريق الرئيسي الذي كان يربط مدينة القدس بمدينة أريحا. كان هذا الطريق يمر عبر تقاطع أبو ديس العيزرية، حيث حي الشياح الذي يبعد مسافة لا تتجاوز خمس عشرة دقيقة بالسيارة من مركز مدينة القدس. الآن، أي بعد بناء الجدار أصبح الوصول إلى هذه القرى من القدس الشرقية يأخذ من 45 دقيقة إلى ساعة لأنه يسلك طريقاً بديلاً طويلاً نسبياً. أوضح السيد أبو محمود هنا أن قراره بالرحيل كان مبنياً على العديد من الاعتبارات، إلا أن اعتبار أن تفقد زوجته الهوية الزرقاء كان الأول. فقد دفعوا الضرائب للحكومة الإسرائيلية منذ سنوات طويلة وحان الوقت للاستفادة من خدمات التأمين الصحي وخدمات اجتماعية أخرى تقدمها دولة إسرائيل للمسنين في العادة. ولكي يقيم مع زوجته بالقدس كان عليه التقدم بطلب لم شمل الأسرة الذي أصبح عملية معقدة للغاية الآن. بعد عدة سنوات ومعاملات تم منحه تصريحاً لزيارة القدس من الفئة 00، وهو يعني 24 ساعة في اليوم الواحد لمدة عام (أي إنه مسموح له النوم في القدس على عكس التصاريح الأخرى) ولكن عليه تجديد هذا التصريح سنوياً. الآن وبعد كل هذه السنوات يأمل (بسبب تقدمه في السن) أن يحصل على وضع "المقيم الدائم" مثل زوجته لأسباب إنسانية. لقد أغلق مخبزه وانتقل ليكون قريباً من أبنائه ومع زوجته.

هذه الحالة والتي سبقتها توضح أن الدوافع العاطفية تنطوي على تضحيات اقتصادية؛ بينما، في حالات أخرى، مثل شباب من الضفة الغربية، يتزوج امرأة من القدس الشرقية تحمل بطاقة هوية زرقاء أو من عرب الداخل (الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية) كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث إن معدل دخل الفرد في إسرائيل أعلى منه في الضفة الغربية (Mai & King، 2009).

الصمود وإستراتيجيات البقاء

إن المفهوم الفلسطيني للكلمة العربية "صمود"، التي تعني العزم على الوجود من خلال الصمود والتجذر في الأرض، هو في صلب مفهوم المقاومة السلمية في مواجهة الاحتلال



الإسرائيلي. قصة السيدة فاطمة تفسر الدوافع المختلفة للعودة إلى السكن في مدينة القدس فتقول:

"نفرض علينا القوانين والنظم الإسرائيلية أين نعيش. فممنزل زوجي في الضفة الغربية وانتقلت للعيش معه، ولكن ذلك كان لفترة من الوقت، بعدها أدركت الهدف من هذه الأنظمة والقوانين، هو تفرغ القدس منا، فهم يريدونها كلها لهم. لذلك عدنا مرة أخرى للعيش في القدس رغم كل الصعوبات التي تواجهنا فالمسكن أصغر والضرائب باهظة، فقط لأننا لا نريد أن نفقد حقوقنا في القدس. (فاطمة، 31 كانون الثاني/ يناير 2018).

الحالات المذكورة أعلاه قلّة قليلة نسبة إلى الحالات التي تظهر كيف يتصرف الفلسطينيون عمومًا والمقدسي خصوصًا حتى لا يفقدوا حقوقهم في القدس، بما في ذلك النزوح "الطوعي"، حيث لم تكن الأسباب لقرار كهذا هي فقط الفوائد التي تأتي مع البطاقة الزرقاء، بل هي أيضًا صمود ومقاومة للسياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تنفيذ ما يسمى "التوازن الديموغرافي"، الذي يؤيد بشكل صريح زيادة السكان اليهود في القدس الشرقية.

الخلاصة

لقد تم توحيد القدس بالحرب، ومنذ ذلك الحين إلى اليوم لم يتجاوز عدد السكان اليهود أعداد الفلسطينيين، لكن إذا استمرت دولة إسرائيل في تطبيق سياسة التمييز ضد الفلسطينيين، فإن هذا سيتغير حتمًا. بالنسبة للفلسطينيين، المدينة معزولة ليس فقط عن ضواحيها الفلسطينية ولكن أيضًا عن الضفة الغربية بأكملها. مجموعة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء لأسباب سياسية أو أمنية، تهدف في الأساس إلى السيطرة على المكان والسكان. وكمثال على ذلك الضم الفعلي الملموس للقدس الشرقية إلى دولة إسرائيل بعد حرب الأيام الستة 1967 مباشرة، وتم إضفاء الطابع الرسمي من قبل الكنيست في عام 1980، وباركت الولايات المتحدة الأميركية هذا الضم في الآونة الأخيرة وتحديدًا في 17/12/2018. ومن الأمثلة الأخرى على السيطرة الإسرائيلية على المكان والسكان التمييز في نوع الحالة المدنية، والتي بواسطتها يتم تحديد من يستطيع دخول المدينة ومن يجب أن يبقى خارجها. هذا عدا عن الفصل المادي الذي تحقق من خلال بناء الجدار الذي مزق الأرض المتصلة وشرّد وشتت العديد من العائلات الفلسطينية، حيث لم تأخذ هذه السياسات بعين الاعتبار مدى تأثيرها على العائلات الفلسطينية، سواء في القدس

الشرقية أو المناطق المحيطة بها. قرارات العائلات الفلسطينية على جانبي الجدار إنما هي رد فعل تجاه هذه السياسات والتي بكل تأكيد تستنزف مواردهم الشخصية بينما يبحثون عن حلول للحفاظ على حقوقهم ووجودهم في مدينتهم. حيث كان على العديد من العائلات أن تنتقل للعيش في مناطق أخرى تاركة منازلها خالية في الضواحي، ليس كخيار حر ولكن كحل لمشكلة ناتجة عن واحدة أو أكثر من السياسات والإجراءات الإسرائيلية المطبقة على شكل قوانين ولوائح. بالنسبة لبعض أفراد الأسر الأخرى التي اضطرت إلى ترك موقع سكنها، كان النزوح هو المشكلة بحد ذاتها. في كلتا الحالتين تعاني الأسر عاطفياً واقتصادياً. أما على مستوى المجتمع ككل، فقد أصبح التفكك الاجتماعي بين سكان القدس الشرقية وضواحيها واضحاً، فوضعهم القانوني مختلف وبالتالي لا يتشاركون ذات الهموم وذات المشاكل وهذا فصلهم عن بعضهم أكثر من الجدار ذاته. هذا بالإضافة إلى التغيير الملموس في الخارطة الاجتماعية خصوصاً في الزواج، حيث يميل الناس إلى الزواج من ذوي الوضع المدني القانوني نفسه لتجنب سلسلة من المشاكل والتي تنتج عن اختلاف هويات الزوجين. وهذا فرض نوع آخر من السيطرة التي أصبح الفلسطينيون أنفسهم يمارسونها على بعضهم بعضاً. وقد أدى ذلك إلى تغيير في نمط العلاقات الاجتماعية على المدى القصير والمتوسط، ومن المؤكد أنه سيغير الهيكل الديموغرافي للمجتمعات الفلسطينية على المدى الطويل.

في الصورة الأكبر للوضع القائم، لا تُحرم الأسر الفلسطينية من حقوقها الأساسية في حرية التنقل فقط، ولكن والأهم أنها محرومة من حقها في التخطيط لمستقبلها، كأين تعيش، وأين تعمل أو فيما وأين تستثمر، أو حتى من تزوج.



المراجع

ملاحظة: هذه الورقة تمت ترجمتها من قبل الباحث عن ذات البحث ولكن بالإنكليزية، لذلك مراجعها باللغة الإنكليزية.

Al Haq (1990) A Nation Under Siege. Ramallah: Al Haq.

Al Haq (1988) Punishing a Nation. Ramallah: Al Haq.

Abdallah, S. L. (2009). Fragile Intimacies: Marriage and Love in the Palestīnian Camps of Jordan (1948—2001). *Journal of Palestine Studies*, 38(4), 47-62.

AbuZayyad, Z, Schenker, H & Ross, I, (2013). Jerusalem: Still Key to Any Future Israeli-Palestīnian Agreement <http://library.fes.de/pdf-files/iez/09711.pdf>

Amir, M. (2011). On the Border of Indeterminacy. The Separation Wall in East Jerusalem. *Geopolitics* (November 14). <http://www.tandfonline.com/doi/pdf>

B'Tselem. (2018). Statistics on demolition of houses built without permits in East Jerusalem, 05 March 2018 https://www.btselem.org/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

B'Tselem. (2017). Restrictions on Movement, 11 November 2017

https://www.btselem.org/freedom_of_movement

B'Tselem. (2017). East Jerusalem, 11 November 2017 <https://www.btselem.org/jerusalem>

B'Tselem. (2011). Human rights in the occupied territories http://www.btselem.org/sites/default/files2/2011_annual_report_eng.pdf

B'Tselem. (2009). THE HIDDENAGENDA. The Establishment and Expansion Plans of Ma'aleAdummim and their Human Rights Ramifications.

Mai, N., & King, R. (2009). Love, sexuality and migration: mapping the issue (s). *Mobilities*, 4(3), 295-307.

OCHA, U. (2009). The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the phenomenon of "illegal" construction. In Special focus, office for the coordination of humanitarian affairs, Jerusalem. <http://www.refworld.org/docid/4a0158632.html>

- Pappe, I. (2007). *The ethnic cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld.
- Sher, G. (2015). *The Residency Status of East Jerusalem's Palestinians*. Tel Aviv University; The Institute for National Security Studies (INSS), Insight No. 759, October 28, 2015
<http://www.inss.org.il/publication/the-residency-status-of-east-jeruselems-palestinians/>
- Narayan, D., Patel, R., Schafft, K., Rademacher, A., & Koch-Schulte, S. (1999). *Can anyone hear us? Voices from 47 countries*. Poverty group, PREM.
- Foucault, Michel. 2007. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-78*. Ed. Michel Senellart. New York: Palgrave Macmillan.
- Sabel, C. (1988) 'Flexible Specialisation and the Re-emergence of Regional Economies', in P. Hirst and J. Zeitlin (eds) *Reversing Industrial Decline*. Oxford: Berg Publishers.
- Shlomo, O., & Fenster, T. (2011). *In the shadow of the wall and separation: Everyday life in east Jerusalem*. *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics, and Culture*, 17(1/2), 54.
- Streeck, W. (1992) 'Productive Constraints: On the Institutional Conditions of Diversified Quality Production', in *Social Institutions and Economic Performance*. London: Sage.